ملف النفوذ التركي في سوريا 2025: هل تنسحب أم تعيد التموضع؟

1 .المقدمة: من التمدد العسكري إلى إعادة التموضع الاستراتيجي

في عام 2025، شهد النفوذ التركي تحولًا نوعيًا في الأسلوب والأدوات. فبعد سنوات من السيطرة الميدانية المباشرة، بدأت أنقرة بإعادة تموضع استراتيجي لنفوذها، مستعيضةً عن الإدارة العسكرية المباشرة بآليات أكثر تعقيدًا تقوم على التفاهمات الأمنية والاقتصادية مع أصحاب المصلحة الآخرين (وأبرزهم حكومة دمشق الجديدة بعد سقوط نظام الأسد). هذا التحول يطرح تساؤلًا محوريًا: هل ما نراه هو بداية تآكل النفوذ التركي في سوريا، أم أنه إعادة هندسة لهذا النفوذ بوسائل جديدة تحقق لأنقرة أهدافها بتكلفة أقل وفعالية أكبر؟ بمعنى آخر، هل انسحبت تركيا فعليًا من سوريا أم أنها تعيد انتشار نفوذها بصور غير تقليدية؟ ستتناول هذه الورقة التحليلية أبرز معالم المشهد في 2025 استنادًا لأحدث التطورات حتى 31 أكتوبر 2025، للإجابة على هذا السؤال عبر المحاور التالية.

منذ عام 2016 بنت أنقرة نفوذها في المشهد السوري عبر ثلاث ركائز رئيسية: أولًا الوجود العسكري المباشر على الأرض من خلال عمليات عابرة للحدود؛ ثانيًا التحالف مع الفصائل المحلية المعارضة؛ ثالثًا التعامل الحازم مع الملف الكردي منعًا لقيام كيان انفصالي على حدودها. وقد أطلقت تركيا عدة عمليات عسكرية (درع الفرات 2016، غصن الزيتون 2018، نبع السلام 2019 وغيرها) سيطرت بها على مساحات واسعة شمال سوريا، وأسست عشرات القواعد والنقاط العسكرية في محافظتي حلب وإدلب. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أنه بحلول منتصف 2024 انتشرت القوات التركية في 126 موقعًا عسكريًا داخل سوريا، بينها 12 قاعدة كبيرة و114 نقطة ارتكاز أو مراقبة – ما يعكس عمق التغلغل التركي ميدانيًا.(Reuters, 2024)

بالتوازي، اعتمدت أنقرة على تحالف وثيق مع فصائل الجيش الوطني السوري الموالي لها، مقدمةً الدعم المادي واللوجستي لهذه الفصائل التي بسطت سيطرتها بدعم تركي على مناطق واسعة من شمال سوريا. كما لعبت تركيا دور الضامن لهذه الفصائل في مواجهة قوات النظام سابقًا، وساهمت في توحيدها نسبيًا تحت مظلة واحدة (الجيش الوطني) بحلول أواخر 2017. أما الركيزة الثالثة فتمثلت في ضبط التمدد الكردي: حيث اعتبرت أنقرة وحدات حماية الشعب الكردية – (YPG) العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية – (SDF) تهديدًا وجوديًا لأمنها القومي لانتمائها العقائدي والتنظيمي لحزب العمال الكردستاني (PKK) المحظور. من هذا المنطلق شنت تركيا عمليات متكررة ضد مناطق سيطرة الأكراد في الشمال الشرقي، بهدف إنشاء منطقة عازلة ومنع قيام إقليم ذاتي الحكم للأكراد على غرار إقليم كردستان العراق.(Carnegie Middle East Center, 2023)

2 .عام 2025 كلحظة سياسية–أمنية جديدة

يحمل عام 2025 سمات لحظة فارقة في السياسة والأمن بسوريا، انتقلت فيها تركيا من موقع الخصومة مع دمشق إلى شريك في هندسة الترتيبات الأمنية. فبعد أكثر من عقد من القطيعة، انخرطت أنقرة في قنوات تواصل أمنية رفيعة المستوى مع الحكومة السورية الجديدة. شهدنا اجتماعات علنية وزيارات متبادلة لمسؤولين أتراك وسوريين: أبرزها زيارة مفاجئة في 13 مارس 2025 لوفد تركي

رفيع إلى دمشق ضم وزير الخارجية هاكان فيدان ووزير الدفاع يشار غولر ورئيس الاستخبارات. كانت تلك أول زيارة من نوعها منذ اندلاع الحرب، وأكدت وزارة الخارجية التركية أنها زيارة عمل لبحث التعاون الأمني والتطورات الإقليمية. وجاءت على خلفية تطورات غير مسبوقة بسوريا، منها اندلاع توترات طائفية خطيرة على الساحل السوري في ذلك الأسبوع وكذلك إبرام اتفاق دمج بين قوات SDF وحكومة دمشق الجديدة.(Al Jazeera, 2025; Reuters, 2025)

وبحلول أغسطس 2025، تكرست هذه القناة الأمنية المباشرة خلال لقاء في أنقرة جمع وزير الخارجية التركي بنظيره السوري عصام الشيباني، تزامن معه توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في التدريب والاستشارات العسكرية. ظهر هاكان فيدان إلى جانب الشيباني في مؤتمر صحفي بأنقرة في 13 أغسطس محذرًا من أي إخلال بالاتفاقات. هكذا انتقلت العلاقة التركية–السورية من مرحلة العداء المطلق مع نظام الأسد، إلى مرحلة براغماتية قوامها الحوار والتنسيق الأمني مع النظام الجديد الذي تقوده المعارضة سابقًا. أنقرة اليوم باتت تُعرّف نفسها بأنها حليف أساسي للحكومة السورية الانتقالية، وتعهدت علنًا بدعم وحدة سوريا وإعادة إعمارها عبر الحوار والدبلوماسية.(Anadolu Agency, 2025)

يرتبط هذا التحول أيضًا بتغير في المقاربة الأمريكية للملف السوري عام 2025، ما أثر على هامش الحركة التركي. فواشنطن – في ظل إدارة أمريكية جديدة – بدت أكثر استعدادًا لإعادة صياغة المشهد: إذ دعمت اتفاق دمج الـ SDFمع دمشق الذي وُقِّع في مارس 2025 بوساطة أمريكية، وأشارت تقارير إلى نية واشنطن تقليص وجودها العسكري المباشر في سوريا تدريجيًا. وقد جاء فريق جديد لإدارة الملف السوري (من ذلك تعيين توماس باراك مبعوثًا خاصًا لدى أنقرة ودمشق) يعكس مقاربة مختلفة. هذا المبعوث صرّح بأن الولايات المتحدة تريد "سوريا مستقرة ومزدهرة تتوحد تحت حكومة تشمل الجميع"، في إشارة إلى دعمها للحل السياسي الذي يجري تنفيذه .(Foreign Policy, 2025)

واشنطن بذلك منحت ضمنا مساحة أكبر لتركيا للمناورة في شمال سوريا، ولكنها في الوقت ذاته وضعت سقفًا لتصرف أنقرة: فالإدارة الأمريكية أوضحت أنها تتوقع من أنقرة احترام الترتيبات الجديدة وتجنب التحركات الأحادية التي قد تقوض الاستقرار. ورغم ذلك، تدرك تركيا أن أي تعثر في هذه التفاهمات قد يفتح لها الباب مجددًا لاستخدام القوة الصلبة. بالفعل، حذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مرارًا من أنه في حال لم يلتزم المقاتلون الأكراد بتسليم سلاحهم فسيُدفنون به – في تلويح صريح بالعودة لسلاح المسيّرات والعمليات العسكرية إن اقتضى الأمر.(Daily Sabah, 2025)

على ضوء ما سبق، تبدو هوامش الحركة التركية في سوريا قد تبدّلت عام 2025: فتركيا اليوم تعمل ضمن أطر تنسيق إقليمي ودولي (مع دمشق وواشنطن وموسكو)، بدلاً من المواجهة المباشرة مع هذه الأطراف كما في السابق. إنها مرحلة "هندسة الترتيبات": حيث تُسهم تركيا في رسم معالم الأمن المحلي (ضد داعش وضبط الحدود) عبر قنوات رسمية مع دمشق وعواصم الجوار، مستفيدةً من ضوء أخضر أمريكي حذر. وفي الوقت نفسه، تُبقي أنقرة يدها على الزناد؛ فالتفاهمات الجديدة لم تُكسب وحدات حماية الشعب شرعيةً في نظرها، وأي إخلال بها قد يعيد عقارب الساعة إلى الوراء .(Carnegie Middle East Center, 2025)

ومن المهم تتبع تسلسل اللقاءات التركية–السورية لعام 2025 وانعكاسها على خريطة الاشتباكات شرق وغرب الفرات. فبعد لقاءات موسكو التمهيدية أواخر 2022 ومطلع 2023، جاء تطبيع الاتصالات الأمنية المباشرة في 2025 ليساهم في تهدئة نسبية غرب الفرات (إدلب وشمال حلب) عبر تثبيت خطوط التماس القديمة، في حين شهدنا إعادة هيكلة للاشتباك شرق الفرات: حيث انخفض الاحتكاك المباشر التركي مع قوات الـ SDFبفضل انخراط الأخيرة في حوار مع دمشق، وتحول التركيز التركي نحو التنسيق الثلاثي

مع دمشق وعمان وبغداد ضد جيوب داعش. هذا التحول قلّص مؤقتًا ضربات أنقرة الجوية في العمق الشرقي، لكنه لم يوقفها تمامًا – إذ لا تزال تركيا ترصد أي تحركات معادية وتتعامل معها جراحيًا عند الضرورة، وإن جرت هذه العمليات بصمت وبالتنسيق مع الروس والأمريكيين تجنبًا للاصطدام. باختصار، دخلت السياسة التركية–السورية مرحلة جديدة في 2025 عنوانها الشراكة الحذرة: شراكة تتيح لأنقرة تأمين مصالحها الاستراتيجية (وأهمها تحجيم الدور الكردي)، مقابل إقرارها بالتعاطي مع دمشق كشريك أمني بدلاً من خصم.(Al Monitor, 2025; Reuters, 2025)

3 .إعادة كتابة ورقة الـSDF : اندماجٌ مع دمشق أم إعادة تموضع؟

مثّل الاتفاق المبرم في مارس 2025 بين قيادة قوات سوريا الديمقراطية (SDF) والحكومة السورية الانتقالية نقطة تحول كبيرة في معادلة النفوذ بشمال وشرق سوريا. فقد نص الاتفاق على دمج الـ SDF في مؤسسات الدولة ضمن جدول زمني يمتد حتى نهاية 2025، مع تسليم الإدارة الذاتية الكردية المواقع والمنشآت السيادية للحكومة المركزية تدريجيًا. وشمل ذلك نقل السيطرة على المعابر الحدودية (مثل معبر اليعربية مع العراق وربما تل أبيض مع تركيا) إلى سلطات دمشق، بالإضافة إلى تسليم مطار استراتيجي في الشمال الشرقي (يُرجّح أنه مطار الطبقة العسكري) وحقول النفط والغاز الرئيسية إلى إدارة الدولة. وقد وُصف هذا الاتفاق بـ"التاريخي" كونه عالج واحدة من أعقد المشكلات في سوريا ما بعد الحرب، وهي ازدواجية السلطة في المناطق الكردية.

بالنسبة لدمشق، شكل الاتفاق مكسبًا جوهريًا يرمم سيادتها على نحو ثلث مساحة البلاد كانت خارج سيطرتها. فاستعادة الموارد النفطية والزراعية في الشرق) عبر انضواء الإدارات المحلية والمؤسسات العسكرية التابعة للـSDF تحت لواء الدولة (ينعش خزينة الحكومة الانتقالية ويعزز شرعيتها. هذا التطور غيّر حسابات جميع الأطراف: أنقرة التي عارضت سابقًا أي كيان كردي شبه مستقل رحّبت مبدئيًا بالخطوة، معتبرةً أنها تخلصها من خطر قيام إقليم كردي انفصالي، لكن بشروط واضحة؛ واشنطن أيضًا وجدت فيها مخرجًا لتقليل التزاماتها شرقًا مع الحفاظ على استقرار نسبي عبر تسوية بين حلفائها (الأكراد) ودمشق.

عبّرت تركيا صراحةً عن ترحيبها الحذر باتفاق دمشق–الأكراد. فقد أعلنت أنقرة على الفور دعمها المبدئي لعودة مناطق الشمال الشرقي إلى كنف الدولة السورية، لكنها شددت أنها ستراقب تنفيذ الاتفاق عن كثب. أكّد المسؤولون الأتراك – وفي مقدمتهم وزير الخارجية فيدان – على ضرورة تفكيك البنية العسكرية لوحدات الحماية (YPG) ضمن هذا الاندماج، محذرين من "عدم السماح بانضمام الـYPG ككتلة مستقلة ضمن الجيش السوري". بعبارة أخرى، تريد أنقرة ضمان ألا يتحول دمج الـSDF إلى مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على قوات عدوّة لها. وقد قال فيدان صراحةً في أغسطس 2025: "يجب على ميليشيا الـYPGقسد التوقف عن المماطلة والوفاء بالتزاماتها في الاندماج"، منتقدًا ما اعتبره تكتيكات تأخير من جانب القيادات الكردية. وأضاف في ذات المؤتمر الصحفي أن "مجرد تعاملنا بحسن نية لا يعني أننا غافلون عن حيلهم الصغيرة"، في إشارة إلى ريبة أنقرة من مماطلة محتملة تهدف لكسب الوقت أو الاحتفاظ بمكاسب ذاتية.

بالفعل، برزت مؤشرات على تباطؤ تنفيذ الاتفاق بحلول النصف الثاني من 2025. فرغم مرور أشهر على توقيعه، لا تزال عملية دمج القوات ووحدات الإدارة المحلية تواجه عراقيل. الجانب الكردي اشتكى من أن الحكومة الانتقالية تتلكأ في منح ضمانات حقيقية لحقوق المكونات ضمن الدستور المؤقت الجديد. وأعلن مسؤولو الإدارة الذاتية أنهم لن يقبلوا اندماجًا صوريًا دون شراكة حقيقية واعتراف دستوري بحقوق الأكراد. على الأرض، سُلِّمت بعض النقاط للجيش السوري (مثل مواقع حدودية ونقاط تفتيش) لكن تقارير أشارت إلى استمرار سيطرة الـSDF على أجزاء من حقول نفطية وبلدات استراتيجية ريثما تُحل الخلافات حول الصلاحيات. كما

عادت الاشتباكات لتندلع بشكل متفرق بين مقاتلي الـ SDFوقوات محلية موالية لدمشق في مناطق مثل منبج بريف حلب والرقة، ما يعكس هشاشة الثقة بين الطرفين أثناء عملية الدمج.

في خضم ذلك، مارست أنقرة ضغوطًا متزايدة لتسريع التنفيذ. فإلى جانب التصريحات السياسية، أفادت مصادر بأن تركيا أبلغت دمشق استعدادها لدعم تحرك عسكري مشترك ضد أي فصيل كردي يرفض الالتزام بالاتفاق. مسؤول تركي رفيع قال بوضوح إن صبر أنقرة ليس بلا حدود تجاه ما تعتبره "مماطلة متعمدة" من قيادات الـ .YPGفي المقابل، وجدت واشنطن نفسها في موقف دقيق: فهي من ناحية تدفع نحو إنجاح صفقة دمج الـ SDFكسبيل لتقليل وجودها العسكري دون عودة داعش، ومن ناحية أخرى تحث حكومة دمشق الجديدة على تقديم بعض الضمانات الثقافية والسياسية للأكراد لضمان استدامة الدمج. وقد حذر المبعوث الأمريكي توماس باراك القيادة السورية من مغبة عدم استيعاب المكونات الأقلية، قائلًا إن أي إخفاق في دمج حقيقي قد يفضي إلى تفتيت البلاد من جديد.

وفي هذا السياق، يمكن فهم التحركات الأمريكية الأخيرة: فقد دعت واشنطن إلى اجتماع في باريس كان مقررًا لبحث خطوات الدمج التالية، قبل أن تعلّق دمشق مشاركتها احتجاجًا على ما اعتبرته مطالب انفصالية طرحت في مؤتمر للقوى الكردية في الحسكة في سبتمبر. كما لوّحت واشنطن بأنها قد تعيد النظر في انسحابها إذا انهار اتفاق الدمج، ما يعني ضمنيًا أنها تشجع تركيا ودمشق على حل خلافاتهما مع الأكراد بسرعة وإلا فالبديل هو بقاء الدعم الأمريكي للأكراد وربما عودة التصعيد التركي.

جدير بالذكر أن قوات الـSDF نفسها قوة معتبرة لا يُستهان بها: فقد قُدّر عديدها بحوالي 60 ألف مقاتل مدربين ومسلحين جيدًا، مما يجعل عملية استيعابهم تحديًا لوجستيًا وتنظيميًا كبيرًا. ويبدو أن الخلاف الأبرز يتعلق بكيفية دمج جناحها العسكري (قوات سوريا الديمقراطية) في هيكلية الجيش السوري. الاتفاق لم يوضح تفاصيل هذه النقطة الحساسة، وتركت للمفاوضات اللاحقة. السوريون طرحوا فكرة استيعاب المقاتلين أفرادًا في فرق وكتائب الجيش النظامي، فيما يطالب القادة الأكراد بترتيبات خاصة تحفظ نوعًا من اللامركزية العسكرية – كأن تبقى القوات المحلية في مناطقها تحت إمرة ضباطها ضمن قيادة الجيش. هذه القضايا الفنية تسببت في إبطاء التنفيذ. وفي غضون ذلك، تحاول شخصيات كردية انتزاع تنازلات سياسية مثل تضمين لغة تضمن حقوقًا ثقافية وإدارية في أي دستور دائم. بيد أن الرئيس أحمد الشارع (رئيس سوريا الانتقالية) بدا متحفظًا إزاء تقديم امتيازات واسعة خشية إثارة حفيظة القوميين العرب وحلفائه في أنقرة.

هكذا تعاد كتابة "ورقة الـ"SDF بالكامل في 2025. فبعد أن كانت هذه القوات ورقة بيد واشنطن للضغط على أنقرة ودمشق، أصبحت الآن محور مساومة ثلاثية: دمشق تريدها تحت جناحها دون اقتسام فعلي للسلطة؛ أنقرة تريد اختفاء هويتها السابقة بالكامل ونزع أنيابها؛ والأكراد يسعون لتحويل تضحياتهم العسكرية (في قتال داعش) إلى مكسب سياسي يضمن لهم مكانة في سوريا الجديدة. حتى اليوم، النجاح نسبي: تم دمج الإدارات المدنية اسميًا في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة ضمن وزارة الإدارة المحلية، وتسلم ضباط من الجيش مواقع قيادية في تلك المناطق. لكن العمود الفقري العسكري للـSDF لم يُدمج كليًا بعد، بل ينتظر حسم مسألة مصيره. ومع نهاية أكتوبر 2025، يلوح بالأفق احتمالان: إما اندماج تدريجي مكتمل ينزع فتيل الأزمة الكردية – وهو ما تأمله دمشق وأنقرة – أو إعادة تموضع للـSDF بشكل آخر ربما عبر التحالف مجددًا مع الأمريكيين إذا شعروا بأن حقوقهم لن تصان. وستكون الأسابيع والأشهر القادمة حاسمة في تحديد أي المسارين سيسود.

4 .إعادة تدوير أدوات القوة: من "الأمن الصلب" إلى "الأمن اللوجستي"

مع تغير طبيعة الدور التركي في سوريا عام 2025، أخذت أدوات النفوذ التركية تتكيف وتُعاد صياغتها. فبعد أعوام من التركيز على القوة العسكرية الخشنة (العمليات البرية والقصف المدفعي والجوي)، تميل أنقرة الآن أكثر نحو القوة الناعمة واللوجستية للحفاظ على نفوذها وضمان مصالحها بأقل تكلفة مباشرة. يمكن ملاحظة هذا التحول في عدة مجالات:

أولًا: هندسة الترتيبات الحدودية والخدمية. بدلًا من الاعتماد على الانتشار العسكري الكثيف المكلف، اتجهت تركيا إلى تصميم ترتيبات على طول الحدود وفي مناطق نفوذها تضمن بقاء حضورها بشكل غير مباشر. فعلى سبيل المثال، تواصل أنقرة تشغيل وإدارة المعابر الحدودية الرئيسية مع شمال سوريا (باب السلامة، باب الهوى، جرابلس وغيرها) عبر وكلاء محليين وإدارات مدعومة منها. هذه المعابر باتت شرايين اقتصادية حيوية للمناطق الشمالية، وتسعى تركيا لضبطها بحيث تربط اقتصاد تلك المناطق بالاقتصاد التركي .

إضافة لذلك، عملت تركيا خلال السنوات الماضية على دمج البنية التحتية للمناطق الشمالية الخاضعة لنفوذها مع شبكاتها الوطنية. فشمال حلب وعفرين وإدلب تعتمد اليوم بشكل كبير على الخدمات القادمة من تركيا: الكهرباء يتم تزويدها من شركات تركية عبر خطوط تمتد من ولاية هاتاي وغازي عنتاب، الماء كذلك عبر مشاريع الإمداد من الآبار الحدودية والسدود، الاتصالات (شبكات الهاتف المحمول) تديرها شركات تركية في كثير من البلدات. حتى العملة التركية (الليرة) أصبحت متداولة رسميًا بدل الليرة السورية في أسواق إعزاز والباب وإدلب منذ 2020، ما رسّخ ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد التركي. هذه السياسة تحقق لأنقرة نفوذًا ملموسًا ومستدامًا بتكلفة مالية محدودة نسبيًا.

ثانيًا: عقود الخدمات والإدارة المحلية. عمدت تركيا أيضًا إلى تأسيس وإدامة إدارات محلية موالية لها في مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" شمال حلب. فقد أنشأت مجالس محلية وبلديات تتلقى تمويلًا وتوجيهًا من الولايات التركية الحدودية (كل مجلس منطقة يرتبط إداريًا بولايتي كلس أو غازي عنتاب مثلًا). هذه المجالس وقعت عقودًا مع شركات تركية لتقديم الخدمات: عقود توريد الكهرباء) مثل عقد شركة AK Energy في عفرين وجنديرس(، عقود إعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية، وحتى المستشفيات الميدانية والمدارس يتم تشغيلها بدعم تركي مباشر. تشير بيانات إلى أنه خلال 2023-2024 تم إعادة تأهيل عشرات المدارس في أعزاز والباب بتمويل من منظمات تركية حكومية (إدارة الكوارث والطوارئ آفاد مثلًا) وافتتحت مستشفيات جديدة وتجهيزها بمعدات تركية. بل إن المناهج التعليمية في تلك المناطق أُدخلت عليها اللغة التركية كلغة ثانية إجبارية، وتم افتتاح فروع لجامعات تركية (فرع لجامعة غازي عنتاب في الباب) – وهذا كله يرسخ الارتباط الاجتماعي والثقافي مع تركيا. مثل هذه القوة الناعمة في التعليم والصحة تعزز صورة تركيا كحاضن وداعم للسوريين، وتخلق واقعًا يصعب تغييره حتى لو انسحبت القوات التركية يومًا ما.

ثالثًا: اقتصاد المعابر كورقة ضغط. سبق وأشرنا لدور المعابر، لكن يجدر التوسع كونها عنصر حاسم فيما يمكن تسميته التحكم بسلاسل الإمداد. تقوم السياسة التركية حاليًا على استخدام جزرة التجارة وعصا الإغلاق إزاء كل من إدلب ومناطق "الجيش الوطني" شمال حلب. فعلى سبيل المثال، تم خلال 2025 رفع رسوم الترانزيت والجمرك على الشاحنات الداخلة من معبر باب الهوى لفترة قصيرة، وهو ما أثر على أسعار المواد في إدلب وفاقم استياء السكان من سلطات الأمر الواقع هناك.

إن إدارة المعابر لم تعد قضية محلية بحتة، بل تحولت إلى أداة جيوسياسية بيد أنقرة. ففضلًا عن التأثير على الفصائل، تستخدم تركيا المعابر أيضًا في سياق التفاهم مع موسكو: إذ تضغط روسيا على تركيا لتطبيع الحركة التجارية عبر معابر بين مناطق المعارضة والمناطق الخاضعة للنظام سابقًا. وبعد سقوط النظام وتشكّل الإدارة الجديدة، تريد موسكو إعادة فتح الطرق الدولية (M4 و M5)

واستئناف التبادل التجاري على نطاق واسع. تركيا في هذا الملف تمسك بخيوط مهمة: فهي قادرة على إقناع المعارضة (السابقة) بفتح الطرق أو على الأقل ضمان أمنها، كما أنها تسيطر على جانب كبير من حركة الشاحنات من أراضيها نحو سوريا. لذا تستخدم أنقرة هذه الورقة للحصول على مكاسب تفاوضية من روسيا) كتحسين شروط صفقات إدلب مثلاً أو كسب سكوت موسكو على ضرباتها المحدودة ضد خلايا PKK داخل سوريا .(بالتالي، أصبحت سلاسل الإمداد أداة بيد صانع القرار التركي لإدارة سلوك الخصوم المحليين والإقليميين على حد سواء.

يمكن القول إن تركيا نجحت إلى حد بعيد في إعادة تدوير أدوات نفوذها: فالأمن الصلب (دبابات ونقاط عسكرية) الذي تبلى مع الوقت وتقلصت جدواه، حل محله أمن الخدمات واللوجستيات. هذا النهج يبقي النفوذ ويحافظ على الأوراق التركية في سوريا، لكنه يتطلب إدارة حذرة وتوازنات دقيقة. فعلى سبيل المثال، ربط الكهرباء بين تركيا وسوريا يفيد السكان لكنه أيضًا يجعل أنقرة مسؤولة عن أي انقطاع أو خلل، ما قد يرتد سلبًا على صورتها. كما أن الإمساك بورقة الاقتصاد المحلي يعني تحمل شيء من عبء الإنفاق على هذه المناطق الفقيرة والمدمرة. ويُلاحظ أنه رغم تحسن كثير من الخدمات شمالًا، تبقى البنية التحتية هشة ومحدودة مقارنة بباقي سوريا، ما يجعل الرهان التركي على الرضا الشعبي رهانا محفوفًا بالتحدي. ومع ذلك، حتى الآن يبدو أن كفة المنافع ترجح: فأنقرة نجحت في الإبقاء على وجودها ونفوذها بأقل تدخل عسكري ممكن، عبر استراتيجية "الأمن عبر التنمية" إن صح التعبير.

5 .دور القوى الخارجية: من يضبط سقف أنقرة؟

على الرغم من تعاظم النفوذ التركي المباشر في سوريا 2025، إلا أن سقف حركته يبقى مضبوطًا بعوامل إقليمية ودولية. فهناك قوى خارجية رئيسية تراقب الدور التركي ويمكن أن تكبحه أو توجهه بما يخدم مصالحها: واشنطن، موسكو، طهران، وأيضًا تل أبيب بشكل غير مباشر. لكل من هذه القوى موقفها وحساباتها تجاه التحركات التركية.

أولا: الولايات المتحدة (واشنطن) :

يمكن القول إنها اتبعت سياسة "الدفع الناعم" لتركيا في سوريا هذا العام. فكما أسلفنا، شجعت واشنطن حليفها التركي على احتواء الوضع شرق الفرات عبر صفقة دمج الـ SDFمع دمشق، وذلك ضمن إستراتيجيتها لتقليص بصمتها العسكرية المباشرة. وقد أفادت تقارير بأن الإدارة الأمريكية (الخارجية والبنتاغون) أجرت حوارات معمقة مع الأتراك لضمان أن أي انسحاب أمريكي سيتم بالتنسيق معهم لتلافي فراغ أمني. عمليًا، هذا يعني أن واشنطن منحت تركيا دور القائد في الحرب على داعش بديلًا عنها: حيث بدأت أنقرة تشكيل تحالف إقليمي مع العراق والأردن لهذا الهدف .

بيد أن الدعم الأمريكي مشروط باستمرار التزام تركيا بالمسار السياسي وعدم انفلات الأمور. فإذا تعثر دمج الأكراد أو ظهرت بوادر عداء بين أنقرة وقيادة الأكراد من جديد، تخشى واشنطن من انهيار المكاسب ضد داعش. عندها – حسب محللين – قد ترجع الولايات المتحدة إلى تفعيل أدوات الردع حيال تركيا. من هذه الأدوات إعادة فرض حظر على ضربات المسيّرات التركية في شرق الفرات (والتي كانت واشنطن تغض الطرف عنها حاليًا طالما تجري ضد داعش)، أو حتى إبطاء وتيرة انسحابها وإبقاء قواعد في الحسكة ودير الزور. وقد حذر مسؤولون أمريكيون نظراءهم الأتراك خلف الأبواب المغلقة بأن أي عملية عسكرية تركية كبيرة منفردة ضد الأكراد ستواجه رفضًا أمريكيًا صارمًا .

على الجانب الآخر، إذا التزم الجميع بالخطة، فإن أمريكا مستعدة لمكافأة تركيا: سواء عبر رفع بعض العقوبات المتعلقة بشراء أنظمة دفاعية) كقضية الـ(S-400، أو دعم اقتصادي يتعلق بأعباء اللاجئين السوريين في تركيا. يمكن القول إن واشنطن تضبط حركة أنقرة جزرةً وعصا: تشجعها على الحلول الدبلوماسية (الجزرة)، وتلوح لها بعواقب حال عودتها للحلول العسكرية الأحادية (العصا). وحتى الآن، يبدو التناغم الأمريكي–التركي معقولًا: فالمبعوث توماس باراك أطرى علنًا على "دور تركيا البناء في توحيد سوريا واستقرارها"، وأكد أن بلاده مستعدة للعمل كوسيط أمين بين تركيا وإسرائيل وحتى بين تركيا والأكراد لحل أي هواجس. بالتالي، واشنطن تريد لتركيا النجاح لكن وفق قواعد لعبة محددة، وفي حال خرجت أنقرة عنها فمن الوارد أن تُذكَّر بحدودها بسرعة.

ثانيا: روسيا وإيران (موسكو وطهران) :

كلاهما يرى الدور التركي يتوسع في سوريا الجديدة، وكلاهما تقبّل الأمر واقعًا لكن بموافقة مشروطة. بالنسبة لروسيا، فقد شكل سقوط نظام الأسد نكسة لنفوذها بلا شك، لكنها سريعًا تكيفت مع الواقع الجديد وسعت لاحتوائه. قام نائب وزير الخارجية الروسي بزيارة دمشق أواخر يناير 2025 للتواصل مع القيادة الجديدة، ثم أجرى بوتين اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس أحمد الشرع في فبراير. هذه التحركات أظهرت أن موسكو لا تنوي خسارة سوريا، بل تريد البقاء لاعبًا مهمًا. وحين زار الرئيس الشرع موسكو في أكتوبر 2025 والتقى بوتين في الكرملين، كان ذلك مشهدًا غير مألوف: رئيس سوري سابق مطلوب دوليًا (كونه كان زعيمًا لجبهة مصنفة إرهابية) يجلس في ضيافة الكرملين. لكنها كانت مصلحة متبادلة: الشرع يسعى لشرعنة حكمه دوليًا ويحتاج دعم روسيا اقتصاديًا وأمنيًا، وبوتين يريد حفظ ماء الوجه بعد خسارة حليفه الأسد عبر إقامة علاقة جيدة مع النظام الجديد.

ضمن هذا التوجه، وافقت موسكو ضمنيًا على توسع الدور التركي في سوريا بشرط أن يساعد ذلك على تثبيت الخرائط الجديدة ومنع عودة النفوذ الأمريكي/الإسرائيلي العميق. بمعنى أن روسيا رأت في تركيا شريكًا بديلًا يمكن أن يملأ جزئيًا فراغ نفوذها بشرط ألا يتعارض مع مصالحها. لذا لم تعارض موسكو مسألة القواعد التركية الجديدة (كالقواعد المزمع إنشاؤها في مطار الطبقة وتيشيرين والتي أغضبت إسرائيل) طالما كانت منسقة معها. بل إن بوتين وإردوغان اتفقا خلال لقائهما بالصين في سبتمبر 2025 على "ضرورة احترام وحدة سوريا" ودعم حكومة دمشق، وهذا يحمل ضمنيًا قبول روسيا باستمرار وجود تركي يُسهم في هذه الوحدة ويحارب الإرهاب.

لكن روسيا تحافظ على كوابح: فهي تستمر مثلًا في تسيير طائرات استطلاع في الأجواء السورية وتسعى لإعادة نشر دوريات عسكرية خاصة بها في جنوب البلادز كذلك تحتفظ موسكو بقوات في قواعد حميميم وطرطوس معززة باتفاقيات طويلة الأمد لا يمسها التغيير. كل ذلك لضمان أن تركيا لن تنفرد بكل شيء. بعبارة أخرى، سمحت روسيا لتركيا بالتمدد لكن بحجم مضبوط، وبوجود روسي موازٍ يمنح الكرملين القدرة على التدخل إذا دعت الحاجة. ومن المرجح أن موسكو تنظر بعين الرضا حاليًا لعلاقة أنقرة ودمشق، لكنها لن تتردد في الاعتراض إن شعرت بأن أنقرة تجاوزت الخطوط (مثلاً إذا حاولت تركيا إنشاء قواعد جوية دائمة أو السيطرة على موارد الطاقة دون تنسيق مع روسيا).

إيران، من جانبها، كانت الخاسر الأكبر استراتيجيًا من سقوط الأسد. مع صعود حكومة إسلامية سنّية مقربة من تركيا والسعودية، تقلّص نفوذ طهران إلى حد كبير. ومع ذلك، اتبعت إيران نهجًا نفعيًا أيضًا: أبقت قنوات تواصل مع القيادة الجديدة (زار وفد من مجلس الشورى الإيراني دمشق للتهنئة في 2025)، وحاولت تأمين الحد الأدنى من مصالحها: حماية الأقلية الشيعية ومراقدها (كمرقد

السيدة زينب)، وضمان عدم استهداف قواتها المتبقية. إيران وافقت ضمنًا على دور تركيا المتعاظم في الشمال طالما أنه يحجم الدور الكردي الذي تخشاه أيضًا) باعتبار علاقات الـ PKK/FDSالمتوترة مع طهران في كردستان إيران .(

كذلك ترى طهران أن الوجود التركي يمنع عودة إسرائيل وأمريكا بقوة إلى شرق سوريا، لذا فهو شر لا بد منه. لكنها بالتأكيد لا ترتاح بالكامل. وربما تعمل خلف الستار على خلق توازن داخل بنية النظام الجديد ضد الهيمنة التركية: مثلًا، بدعم ضباط من بقايا الجيش القديم موالين لها، أو عبر علاقتها مع بعض الفصائل الشيعية السورية لتكون كعميل بديل داخل التركيبة الجديدة. وقد ظهرت بوادر توتر تركي–إيراني في تقارير عن اشتباكات متفرقة شرق حلب بين فصائل مدعومة تركيًا وأخرى موالية لإيران. هذا مؤشر إلى أن إيران تحاول إبقاء ورقة ضغط. ومع ذلك، على المستوى العلني أعلنت طهران عبر وزير خارجيتها تأييدها "لأي جهود تعيد الأمن والاستقرار لسوريا وتزيل ذرائع التدخل الأجنبي" – وهي صياغة تُفهم كتأييد مشروط للدور التركي طالما يستهدف فلول داعش وأمريكا وليس مصالح إيران.

ثالثا: إسرائيل

إسرائيل وإن لم تكن طرفًا مباشرًا داخل سوريا الجديدة، إلا أنها فاعل "مخرّب" محتمل يؤخذ بالحسبان. فتل أبيب منذ البداية نظرت بحذر شديد لصعود نظام إسلامي قريب من تركيا في دمشق، واعتبرته خطرًا ربما أشد من النظام السابق. في مارس–أبريل 2025، حين وقعت مجازر طائفية على الساحل ضد علويين، صعّدت إسرائيل نبرتها ونفذت ضربات جوية استثنائية استهدفت مواقع للجيش السوري الجديد قرب الجولان وفي محيط السويداء، مدعيةً أنها لمنع وقوع مجازر ضد الدروز. حين ترددت أنباء عن اعتزام تركيا إنشاء قواعد جوية في مطاري حماة والتيفور وسط سوريا، سارعت إسرائيل في أوائل أبريل لشن غارات مكثفة على الموقعين لتوجيه رسالة واضحة لأنقرة. مسؤول إسرائيلي صرّح لاحقًا أن تلك الضربات كانت بمثابة "خط أحمر: لن نسمح لكم بترسيخ وجودكم عسكريًا في سوريا". حتى وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت (إسرائيل كاتس في الترجمة) وجّه تحذيرًا علنيًا للرئيس الشرع قائلًا: "لا تسمح لقوات معادية (في إشارة ضمنية للأتراك وربما الإيرانيين) بدخول سوريا وتعريض مصالحنا للخطر، وإلا ستدفع ثمنًا باهظً ."

هذا الموقف المتشدد أربك أنقرة لفترة وجيزة. إذ لا ترغب تركيا في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، خاصة في ظل انشغالها بتثبيت أمور الداخل السوري. لذا سارعت لامتصاص التوتر عبر قنوات دبلوماسية خلفية: حيث عُقدت لقاءات بين مسؤولين أتراك وإسرائيليين في باكو بوساطة أذربيجانية لخفض التصعيد. وبالفعل، أفادت تقارير أنه تم إنشاء آلية تنسيق بين أنقرة وتل أبيب لتجنب أي صدام في الأجواء السورية. وظهر أثر ذلك في انخفاض ملحوظ للغارات الإسرائيلية خلال النصف الثاني من 2025، ما إن بدأت تركيا مشاركة إسرائيل المعلومات عبر طرف ثالث وربما لجمت بعض تحركات القوات المعادية لإسرائيل في الجنوب. إذن، إسرائيل قادرة على التخريب لكنها واجهت جبهة تركية–روسية–سورية موحدة نسبيًا ردعتها إلى حد ما. ومع ذلك، يبقى وجود إسرائيل مهمًا في حسابات تركيا: فهو عامل خارجي قد يستغله خصوم أنقرة الداخليين أو الإقليميين لإحراجها، كما حدث حين اتهم صالح مسلم (القيادي الكردي) دمشق بالانسحاب من اتفاق الدمج "تحت ضغط تركي لإرضاء إسرائيل". وبالتالي على أنقرة موازنة دورها بحيث لا يبدو مهددًا بشدة لإسرائيل، أو على الأقل طمأنة تل أبيب بأن وجودها موجه ضد عدو مشترك (كالإرهاب) وليس ضدها.

في المحصلة، نجد أن الدور التركي وإن تمدد في سوريا، ليس مطلق الحرية. فواشنطن تحده بضوابط سياسية (عدم إيذاء الأكراد وتجنب الفوضى). وموسكو تحده بضوابط ميدانية (الحفاظ على قواعدها ومنع الهيمنة التركية الكاملة). وطهران تبقيه تحت النظر عبر خلايا نفوذ متبقية وتحالفات أقليات. وإسرائيل مستعدة للتدخل عسكريًا إن شعرت بتهديد استثنائي. كل ذلك يعني أن أنقرة تتحرك ضمن هامش معيّن: واسع بما يكفي لتحقيق مصالحها المباشرة، لكن ليس بلا حدود. وقد برعت الدبلوماسية التركية حتى الآن في لعب التوازن بين هذه القوى: فحافظت على رضى – أو أقلّه عدم اعتراض – معظمهم. إلا أن استمرار ذلك ليس مضمونًا، ما يفرض على أنقرة السير بحذر وحنكة للحفاظ على دعم الخارج – أو حياده – بينما تعيد تشكيل نفوذها في سوريا.

6 .هل تتآكل أدوات أنقرة أم تُعاد هندستها؟ (خاتمة تحليلية)

بعد استعراض المشهد بتفاصيله، نصل للسؤال الجوهري: هل ما نشهده هو بداية تآكل نفوذ تركيا في سوريا، أم أنه إعادة هندسة لهذا النفوذ بأدوات جديدة أكثر ملاءمة للمرحلة؟ تبدو الإجابة مركّبة، إذ يمكن تلمس مؤشرات على التآكل وأخرى على إعادة الابتكار والتكيّف في آن واحد.

من جهة التآكل: لا شك أن بعض أدوات النفوذ التقليدية لأنقرة فقدت كثيرًا من فعاليتها عام 2025. فمثلًا، الضربات الجوية وعمليات الكوماندوس المحدودة التي اعتادت تركيا توجيهها ضد وحدات YPG في شرق الفرات باتت الآن شديدة الحساسية سياسيًا؛ لأنها لم تعد تستهدف ميليشيا معزولة بل قوات منضوية اسمياً تحت لواء دولة صديقة (الحكومة السورية الجديدة). كذلك فصائل المعارضة السورية المسلحة التي كانت أوراقًا بيد أنقرة لسنوات – كأحرار الشام وجيش الإسلام وغيرها – إما تفككت أو اندمجت في هيكليات الجيش الوطني الذي أصبح جزءًا من منظومة الدولة السورية الانتقالية. وبالتالي تراجع دورها المستقل كورقة ضغط تركية. هذا يعني أن تركيا فقدت إلى حد كبير نفوذها العسكري المباشر القديم: فلم يعد باستطاعتها مثلاً التهديد بدخول عسكري جديد أو توظيف الفصائل لشن هجمات في العمق السوري كما في الماضي، دون أن ينعكس ذلك سلبًا على علاقتها مع حكومة دمشق التي تسعى للحفاظ عليها .

أضف إلى ذلك هشاشة النفوذ التركي على بعض الحلفاء المحليين: فالفصائل المعارضة المعتمدة سابقًا على الدعم التركي تمر بمرحلة تحول ولاء، حيث انخرط الكثير من قادتها في الجيش الجديد وحصلوا على رتب فيه. هذا يطرح تساؤل الولاء مستقبلاً: هل سيبقون تابعين لأنقرة أم يدينون بالولاء للدولة السورية أولًا؟ بعض المحللين حذروا من "ثغرات اختراق أمني" قد تنشأ إذا احتفظ هؤلاء بولائهم العابر للحدود لصالح تركيا، مما قد يعرقل احتكار دمشق للمنظومة الأمنية. وإن قررت القيادة السورية مع الوقت تحجيم النفوذ التركي، فقد تلجأ إلى "تطهير ناعم" لهؤلاء المحسوبين على أنقرة. أي أن استثمارات تركيا الطويلة في بناء وكلاء محليين ربما تفقد قيمتها تدريجيًا مع رسوخ مؤسسات الدولة المركزية.

لكن في المقابل، تظهر بوضوح عملية إعادة هندسة للنفوذ تجعلنا نميل للاعتقاد بأن تركيا لم تخسر النفوذ بل تعيد صياغته ليتناسب مع الواقع الجديد. أنقرة نقلت ثقل نفوذها من الميدان إلى غرف الاجتماعات ومن ساحات المعارك إلى طاولات التخطيط. فبدلًا من دباباتها، ها هي خبراتها ومستشاريها يرسخون الوجود التركي (عبر تدريب القوات السورية وتسليحها). وبدل الأموال التي كانت تنفقها على الفصائل والتسليح، بدأت توظفها في مشاريع إعمار وخدمات تكسب بها القلوب والعقول، وترتبط بنتائج طويلة الأمد. ربما المثال الأبرز هو ملف اللاجئين وإعادة الإعمار: هذا الملف الذي كان عبئًا على تركيا تحول الآن إلى ورقة مساومة رابحة بيدها. فقد أبرمت أنقرة خلال 2025 عدة اتفاقات لـ"العودة الطوعية" مع الحكومة السورية، برعاية دولية، لتنظيم عودة عشرات الآلاف

من اللاجئين السوريين من تركيا إلى مناطق شمال سوريا. وترافق ذلك مع مشاريع إسكان ضخمة تمولها قطر بشكل رئيس (بناء نحو 250 ألف وحدة سكنية في أعزاز وجرابلس وإدلب خلال 3 سنوات) لاستيعاب العائدين وتوطينهم قرب الحدود.

تركيا روّجت لهذه المشاريع بقوة لأنها تحقق لها مكاسب متعددة: تخفف ضغط اللاجئين داخليًا وما يولده من توتر اجتماعي؛ تخلق شريطًا سكانيًا مواليًا لها شمال سوريا يمكن أن يشكل منطقة عازلة بشرية؛ وفي الوقت نفسه ترفع رصيدها لدى الأوروبيين الذي يهمهم أيضًا تقليل أعداد اللاجئين المتجهين نحوهم. وقد ربطت تركيا علنًا بين دعم أوروبا والخليج لإعادة الإعمار وبين نجاح خطط إعادة اللاجئين. فالرئيس أردوغان صرح في محافل دولية بأن "على من يريد حل أزمة اللاجئين أن يدعم مشاريع إسكانهم في الشمال السوري الآمن". بهذا، وظفت أنقرة ملف اللاجئين – الذي كان نقطة ضعف – وحولته إلى أداة ضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على تمويل، وكذلك أداة للحصول على مكاسب سياسية داخل سوريا (حيث تصر تركيا أن تكون مشرفة على مناطق إسكان العائدين لضمان سلامتهم وعدم تعرضهم لملاحقة). وبالفعل، بدأت دول أوروبية تبدي استعدادًا مشروطًا لتمويل بعض مشاريع البنية التحتية شمال سوريا عبر منظمات أممية، طالما بقيت تلك المناطق مستقرة وتحت ترتيبات أمنية موثوقة – والمقصود ضمنًا استمرار الدور التركي الضامن هناك (رويترز 2025).

كذلك ربطت أنقرة ورقة إعادة الإعمار بمكتسبات سياسية: فهي تدرك تعطش الحكومة السورية الجديدة للأموال لإعادة البناء (إذ قُدرت كلفة الإعمار بأكثر من 200 مليار دولار على الأقل). لذا تعمل تركيا كوسيط بين دمشق والدول القادرة (الخليج وأوروبا) لكنها تضع شروطها. على سبيل المثال، أفادت تقارير أن السعودية مستعدة لضخ استثمارات بمليارات الدولارات في البنى التحتية السورية، لكن بعض تلك الاستثمارات تأخر بسبب استمرار إدراج كيانات سورية على لوائح العقوبات الأمريكية. هنا لعبت تركيا دورًا في دفع واشنطن لتخفيف بعض العقوبات (وهو ما حصل فعلاً في منتصف 2025 حيث رُفعت أجزاء من عقوبات قيصر عن قطاعات إنسانية)، وفي المقابل ضمنت أنقرة مراعاة مصالحها في المشاريع الممولة. فعلى سبيل المثال، عندما خططت شركات سعودية لمشاريع في قطاع الطاقة السوري، ضغطت تركيا لضمان أن جزءًا من تلك المشاريع سيكون في الشمال (منطقة نفوذها) ولصالح مناطق اللاجئين العائدين. كذلك ربطت أنقرة دعمها لانفتاح دول الخليج على سوريا بمدى استجابة دمشق للمطالب الأمنية)خاصة إنهاء دور القوات الإيرانية وتقليص نفوذ – (PKK وهي مطالب تتقاطع مع مصالح الخليج أيضًا. بهذا الأسلوب، استطاعت تركيا "تدويل" نفوذها بحيث صار جزءًا من ترتيبات الدعم الدولي لسوريا، وليس مجرد نفوذ ثنائي بينها وبين دمشق.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن أدوات أنقرة لم تتآكل بقدر ما تطورت. فتركيا أدركت متغيرات البيئة السورية سريعًا وعدّلت تكتيكاتها وفقًا لذلك: من مدرعات وجنود إلى مهندسين ومستشارين، من رفع علمها في قرى الشمال إلى رفع أعلام سوريا الجديدة في معسكراتها المشتركة. إنها استراتيجية ذكية تحافظ لتركيا على دور "اللاعب الإقليمي" في سوريا، لكن دون كلفة الاحتلال أو تبعاته. بالطبع هذه "الهندسة الجديدة للنفوذ" لا تخلو من تحديات. فهي تعتمد على شبكة معقدة من التفاهمات مع عدة أطراف، وأي خلل في إحدى حلقاتها قد يؤثر على الباقي. كما أنها تتطلب من تركيا نفسًا طويلاً واستثمارات مستمرة في الاقتصاد السوري لإبقاء نفوذها ناعمًا. بيد أن المكاسب واضحة: نفوذ أمتن وأقل عرضة للاستعداء الشعبي، وصورة جديدة لتركيا كـ"شريك ضامن" لسوريا المستقرة وليست قوة احتلال.

في المحصلة النهائية، يبدو أننا إزاء مرحلة جديدة من النفوذ التركي مُعاد هندستها وليست إلى زوال. تركيا لم تنسحب فعليًا من سوريا، بل أعادت التموضع: قلصت بصمتها العسكرية المباشرة، لكنها عمّقت بصمتها السياسية والأمنية والاقتصادية. لا يعني ذلك

انتفاء المخاطر – فلا تزال التسوية هشّة واحتمالات الارتداد موجودة – لكنه يعني أن تركيا أثبتت قدرتها على التكيف والإبداع في الحفاظ على مصالحها. لقد انتقلت أنقرة "من قائد المعارك" إلى "مهندس الترتيبات". وإذا ما استمرت هذه المقاربة بنجاح، فسيكون نفوذ تركيا في سوريا عام 2025 وما بعده أكثر رسوخًا وربما أقل صخبًا، لكنه حاضر بقوة خلف الكواليس في صياغة مستقبل البلاد. كما يعتمد دوام هذا النفوذ على قدرة تركيا وحلفائها السوريين على تحقيق الاستقرار المنشود وإظهار نموذج حكم أفضل مما كان عليه الوضع زمن النظام السابق – فذلك وحده سيكفل قبولًا شعبيًا وإقليميًا مستدامًا للدور التركي.

وفي الوقت الراهن، كل المؤشرات تفيد بأن أنقرة ليست بصدد التخلي عن الملف السوري، بل ستظل لاعبًا محوريًا فيه، إنما بأدواتٍ مختلفة ووجوهٍ جديدة تتوافق وروح المرحلة. إنها باختصار إعادة هندسة للنفوذ أكثر منها انحسار له.

المراجع

أسوشيتد برس. (2025). تركيا تدعم سوريا بتحذير لإسرائيل والمقاتلين الأكراد (تقرير إخباري؛ أنقرة) AP . Newsapnews.com.

الشرق الأوسط (سعيد عبد الرازق). (2 سبتمبر 2025). إردوغان وبوتين يبحثان حماية وحدة سوريا. جريدة الشرق الأوسط.

الجزيرة، قسم الأخبار. (30 مايو 2023). مخاوف بين اللاجئين السوريين من خطة "العودة الطوعية" التركية. موقع الجزيرة نت

سوريا. (10 مارس 2025). المرسوم الرئاسي رقم 1 لعام 2025 – اندماج قوات سوريا الديمقراطية. الجريدة الرسمية السورية. (وثيقة رسمية مُشار إليها في رويترز).

سوريا دايركت (ويل كريستوف). (3 أكتوبر 2025). تركيا في سوريا: ضرورة مؤقتة تحولت إلى وجود دائم؟. تقرير تحليلي Syria Direct.

سليمانوف، رسلان. (27 أكتوبر 2025). من مطلوب إلى ضيف الكرملين: روسيا ترحّب بقائد سوريا الجديد. مدونة كارنيغي بوليتيكا (موسكو).

مركز ستيمسون (إميل أفدالياني). (29 أبريل 2025). التعاون الروسي-التركي بعد الأسد. مشروع رؤى الشرق الأوسط – مركز ستيمسون.

مرصد الحقوق .(SOHR) (29 مارس 2020). الشام تجني إيرادات من ثلاثة معابر (تقرير).

وكالة رويترز. (6 فبراير 2025). الأمل يتحول لندم لدى سوريين عادوا من تركيا إلى الوطن. رويترز بالعربية.

وكالة رويترز. (11 مارس 2025). الرئيس المؤقت لسوريا يوقع اتفاقًا لدمج قوات سوريا الديمقراطية.Reuters .

وكالة رويترز. (13 مارس 2025). وزارة الخارجية: مسؤولون أتراك رفيعو المستوى يزورون دمشق.Reuters .

وكالة رويترز. (15 سبتمبر 2025). العنف الطائفي يهدد بتمزيق سوريا رغم جهود الشارع. رويترز – تقرير خاص.

وكالة رويترز. (22 يوليو 2025). المبعوث الأمريكي يحثّ الشارع على تغيير نهجه لتفادي تفكك البلاد.Reuters .

وكالة رويترز. (13 أغسطس 2025). تركيا: يجب على ميليشيا YPG الكفّ عن المماطلة في الاندماج مع الجيش السوري. رويترز.

وكالة رويترز. (30 أكتوبر 2025). جنود سوريون سيتدربون في ثكنات تركية وطلاب عسكريون سوريون يلتحقون بالأكاديميات التركية.Reuters .

وكالة رويترز. (31 أكتوبر 2025). مليارات سعودية جاهزة لسوريا لكن عقوبات أمريكا عائق. رويترز – تحليل اقتصادي.reuters.com